ما قيل انه يجوز ان يكون ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية علة اذ هو حينئذ لو
تحقق لتحقق المجموع ضرورة لانه لا يكفي في كون الشيء علة مستقلة تحقق المعلول
عند تحققه فلو فرض كونه علة لكان علة اولى بالعلية منه لما ذكرنا قيل الآحاد
للمجموع اما ان يكون لها وجود واحد زايد على وجودات الاجزاء او لا فان كان
الاول فلانم انه لا يجوز ان يكون الآحاد بكبرها علة قوله يلزم ان يكون متقدما
على نفسه قلنا لانم انما يلزم ذلك لو كان الآحاد من حيث هي موجودة بوجود واحد
علة للآحاد من حيث هي كذلك وهو ممنوع فانه يجوز ان يكون الآحاد من حيث ان كل واحد
من اجزائها موجود بوجود واحد خاص علة للآحاد من حيث هي موجودة بوجود
واحد زايد على وجودات الاجزاء فيكون مجموع الآحاد من حيث هو موجودات علة
لوجود المجموع من حيث هو مجموع وان كان الثاني فلانم انه ح يكون محتاجة الى علة
وانما يلزم ان لو كان لها وجود مغاير لوجودات الاجزاء وليس كذلك واجيب بان
الآحاد من حيث هي آحاد غير كل واحد وجودها غير وجود كل واحد فان وجودها
هي وجودات الاجزاء ولا شك ان وجودات الاجزاء غير وجود كل واحد فان وجود
كل واحد جزء مقوم لوجودات الاجزاء مغاير للكل وهي في وجودها مفتقرة الى
كل واحد من الاجزاء والمفتقر الى الغير ممكن فيكون لها علة ولا يجوز ان يكون علة
وجوداتها نفس الآحاد الموجودة والا لزم تقدم الشيء على نفسه بالضرورة
وهو مح ولا الداخل فيها لان اي داخل فرض فعلته اولى بان يكون علة للآحاد

بكبرها

وجود واجب الوجود

بكبرها فتعين ان يكون خارجا ويكون واجبا وينقطع به السلسلة كما ذكرنا
قال الثاني آه اقول المبحث الثاني في البرهان على وجود واجب الوجود ويدل
عليه وجهان احدهما باعتبار الحدوث والآخر باعتبار الامكان الاول انه لا شك
في وجود حادث وكل حادث ممكن لانه لو لم يكن كل حادث ممكنا لم يكن معدوما
تارة وموجودا اخرى واللازم ظ الفساد فان كل حادث يكون موجودا بعد ما
لم يكن فيكون معدوما ثم صار موجودا فبالضرورة يكون معدوما تارة
وموجودا اخرى بيان الملازمة انه اذا لم يكن ممكنا يكون واجبا لذاته
او ممتنعا لذاته ضرورة انحصار كل مفهوم في انه ممكن او واجب او ممتنع
على سبيل الانفصال الحقيقي فاذا انتفى واحد من الثلثة تعين احد الآخرين
واذا كان واجبا يكون دايما موجودا واذا كان ممتنعا يكون دايما معدوما
والا يلزم القلب واذا كان دايما موجودا او دايما معدوما لم يكن معدوما
تارة وموجودا اخرى فثبت ان كل حادث ممكن وكل ممكن له سبب موجود بالضرورة
وذلك السبب الموجود يجب ان يكون واجبا لذاته او منتهيا الى الواجب لذاته
لاستحالة الدور والتسلسل الوجه الثاني انه لا شك في وجود موجود وذلك الموجود
اما واجب او ممكن ضرورة انحصار الموجود فيهما على سبيل الانفصال الحقيقي فان
كان ذلك الموجود واجبا فهو المط وان كان ذلك الموجود ممكنا فله سبب موجود واجب
ابتداء او بواسطة والا يلزم الدور او التسلسل وقد سبق بطلانهما ولا يعارض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)